

# إحاطة الاتحاد الأوروبي: قانون الخدمات الرقمية

الحكومية والمنظمات الحكومات مشاركة  
ICANN في (IGO)

إيلينا بليكسديا  
GE-004  
15 تموز (يوليو) 2020



## قائمة المحتويات

3  
4  
4  
5  
5  
6

مقدمة

ما المقصود بقانون الخدمات الرقمية؟

ما أهمية قانون الخدمات الرقمية؟

ما الذي سيحتوي عليه قانون الخدمات الرقمية على الأرجح؟

كيف تتأثر ICANN ومجتمع ICANN؟

الخطوات التالية:

## مقدمة

توفر هذه الوثيقة تحديتاً وإحاطة وتحليلاً لمبادرة قانون الخدمات الرقمية (DSA) التي أطلقها الاتحاد الأوروبي (EU). تم تعريف مبادرة قانون الخدمات الرقمية في أول تقرير من سلسلة تقارير مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية (IGO) في ICANN والتي تُورد تحديثات سياسات الاتحاد الأوروبي باعتبارها إحدى نواحي الصلة المحتملة بمجتمع ICANN وبالذور الفني لـ ICANN في منظومة الإنترنت.<sup>1</sup> ويسهب هذا التقرير البحثي في توضيح وشرح المبادرة حتى تاريخه بالإضافة إلى تأثيرها المحتمل.

وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأوروبية قد أطلق عملية مشاورات عامة حول مبادرة قانون الخدمات الرقمية وستظل هذه العملية مفتوحة حتى 8 سبتمبر/أيلول 2020.<sup>2</sup> وسوف تقدم مؤسسة ICANN مساهمة في المشاورات المفتوحة كما أنها تشجع المجتمع على اعتنام هذه الفرصة للمساهمة أيضاً.

وسوف تواصل موقع التفويض مراقبة مبادرة قانون الخدمات الرقمية كما ستوفر تحديثات وإحاطات مع بروز أي تطورات ذات صلة.

<sup>1</sup> <https://www.icann.org/en/system/files/files/eu-policy-update-03apr20-ar.pdf>

<sup>2</sup> <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/consultation-digital-services-act-package>

## ما المقصود بقانون الخدمات الرقمية؟

يأتي المقترح التشريعي المرتقب ردًا على تنامي المخاوف حيال أدوار ومسؤوليات المنصات المتاحة على الإنترنت في السنوات الأخيرة؛ كما أنه يمثل أحدث محاولة لتحديث عناصر توجيه التجارة الإلكترونية لعام 2000، بما في ذلك الأحكام الخاصة بتحمل المسؤولية للوسطاء.<sup>3</sup>

وسوف يعمل قانون الخدمات الرقمية (DSA) على تحديث توجيه التجارة الإلكترونية، ليجوله إلى قانون ونظام ينطبق مباشرة على جميع قطاعات الاتحاد الأوروبي (EU)، بدلاً من تضمينه في التشريعات الوطنية. وبالإضافة إلى قيام قانون الخدمات الرقمية بإنشاء نظام وقانون، من المتوقع أن يطرح قواعد حديثة تخص إزالة المحتوى غير القانوني المنشور على الإنترنت، والتعامل مع المخاوف بشأن شفافية الخوارزميات والمعلومات المضللة والإعلانات الموجهة.<sup>4</sup>

ومن المتوقع أن يطرح قانون الخدمات الرقمية تدابير إضافية لما يطلق عليه اسم "منصات حماية البوابات"، وهي إشارة غير مباشرة إلى الجهات الفاعلة الكبرى على الإنترنت، لمنعهم من إساءة استخدام نفوذهم في الإضرار بالمنافسين. وسوف يمنع المقترح المرتقب المنصات الكبرى من فرض شروط غير عادلة، مثل استخدام البيانات التي تستحدثها شركات الأعمال باستخدام منصتهم تحقيقاً لنموهم.

## ما أهمية قانون الخدمات الرقمية؟

يتمثل الهدف الرئيسي للقانون في تحديث التشريع الحالي في الاتحاد الأوروبي ووضع مجموعة واحدة من القواعد عبر الاتحاد الأوروبي بأكمله.<sup>5</sup> ولدى كل من فرنسا وألمانيا قوانين ومقترحات تشريعية بشأن إزالة المحتوى غير القانوني والضرر على الإنترنت، لا سيما من المنصات الإعلامية.<sup>6</sup> وتدرس دول أخرى القيام بنفس الأمر.<sup>7</sup> حيث يعتبر المحتوى غير القانوني على الإنترنت مشكلة في أوروبا على المستوى السياسي، الأمر الذي يعطي المفوضية الأوروبية الثقة في نهجها على نطاق الاتحاد الأوروبي.

كما يسعى قانون الخدمات الرقمية لتناول مسألة التآكل التدريجي لمبادئ توجيه التجارة الإلكترونية الذي يعفي الوسطاء -بما في ذلك موفري النطاق الترددي وشبكات التواصل الاجتماعي- من المسؤولية عن المحتوى غير القانوني بموجب ظروف وملاسات محددة. وقد تأثرت هذه المبادئ بقوانين الاتحاد الأوروبي الأخيرة التي تحكم منصات الإنترنت، مثل توجيه خدمات الوسائط السمعية البصرية،<sup>8</sup> وتوجيه حقوق النشر،<sup>9</sup> ولائحة منع المحتوى الإرهابي على الإنترنت.<sup>10</sup>

<sup>3</sup> <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32000L0031&from=EN>

<sup>4</sup> وطبقاً لتقييم أثر البدء في المبادرة - <https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12417-Digital-Services-Act-deepening-the-Internal-Market-and-clarifying-responsibilities-for-digital-services>، فإن تقييم التأثير الذي سيتم إجراؤه على المبادرة سوف يقوم بتحليل تفاصيل سلسلة من المشكلات التي تشمل: "بالنسبة للخيارات المتاحة للتعامل مع المحتوى الضار وليس غير القانوني بالضرورة، فسوف تكون أيضاً في نطاق العمل [أي تقييم التأثير]، مع مراعاة الفارق الهام بين الاثنين" فيما يخص تقسيم وتجزئة السوق الفردي في الاتحاد الأوروبي والحاجة إلى تعاون معزز عابر للحدود.

<sup>5</sup> تقييمات تأثير البدء حول جوانب التجارة الإلكترونية، انظر الرابط <https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/>

<sup>6</sup> المقصود فرنسا وما أصدرته من ما يعرف باسم "قانون أفياء"، المشتق من اسم النائبة التي اقترحت التشريع، [http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/dossiers/lutte\\_contre\\_haine\\_internet](http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/dossiers/lutte_contre_haine_internet)؛ وقد أسقط المجلس الدستوري الفرنسي مؤخرًا التشريع المقترح بالكامل تقريبًا معطلاً ذلك بما له من تأثير غير متناسب على حرية التعبير عن الرأي، <https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2020/2020801DC.htm>. أما القانون الألماني الذي يحمل نفس الهدف فهو المعروف باسم "NetzDG" (اختصارًا لعبارة *Netzwerkdurchsetzungsgesetz*)، على الرابط <https://www.gesetze-im-internet.de/netzdg/BJNR335210017.html>. وقد مرر البرلمان الألماني "البوندستاغ" القانون في يونيو/حزيران 2017.

<sup>7</sup> اقترحت النمسا، على سبيل المثال، مشروع قانون يتضمن آليات لتحديد هوية الشخص المسؤول الذي ينشر المحتوى، [https://www.parlament.gv.at/PAKT/VHG/XXVI/ME/ME\\_00134/index.shtml](https://www.parlament.gv.at/PAKT/VHG/XXVI/ME/ME_00134/index.shtml)؛ ويبدو أنه لم يتم إحراز تقدم كبير في الموافقة على التشريع

<sup>8</sup> على سبيل المثال؛ المادة 28 من AVMSD (توجيه خدمات الوسائط المرئية والمسموعة) <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>

<sup>9</sup> على سبيل المثال؛ المادة رقم 17 <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2019/790/oj>

<sup>10</sup> وفي حقيقة الأمر، لللائحة الخاصة بمنع المحتوى الإرهابي على الإنترنت تأثير على هذا المبدأ. وعلى الرغم من عدم اعتماد اللائحة بعد، فمن شأنها أن تفرض على المنصات التزامات بإزالة السريعة للمحتوى الإرهابي واتخاذ "إجراءات وقائية" ضد المحتوى الإرهابي (لا تزال هذه الالتزامات محل نزاع بين البرلمان والمجلس)

## ما الذي سيحتوي عليه قانون الخدمات الرقمية على الأرجح؟

لن يحدد قانون الخدمات الرقمية طبيعة المحتوى غير القانوني. بل سيظل هذا القرار بيد الدول الأعضاء. وبالأحرى، سوف يقوم بتفعيل نظام، وهو آلية "الإشعار والعمل"، لضمان أن الخدمات المقدمة عبر الإنترنت لها إجراءات مماثلة في إزالة المحتوى الذي يتم وسمه بأنه غير قانوني. ومن المرجح أن يتم الإبقاء على المبادئ الرئيسية لتوجيه التجارة الإلكترونية في قانون الخدمات الرقمية. كما لن يتحمل مضيفو مواقع الويب و"الخزائن الرقمية" مسؤولية تحريرية" أو يتم تحميلهم أي مسؤولية عن محتوى المستخدمين؛ وستظل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممنوعة من إجبار المنصات على أن تكون لديها التزامات مراقبة عامة على المحتوى.<sup>11</sup>

ومع ذلك، يمكن اعتبار المنصات الكبيرة متحملة لمسئولية خاصة ويمكن أن تخضع لقواعد إضافية، إما من خلال التشريعات أو وضع اللوائح الذاتية / وضع اللوائح المشتركة الإضافية. قد ينطبق هذا على محتوى مثل التضليل ("الأخبار الوهمية"). ويدرك الاتحاد الأوروبي صعوبة الموازنة بين الرغبة في إزالة المحتوى غير المرغوب وبين حرية الرأي. لذلك من المحتمل أن يقتصر تدخله على التضليل أو الأخبار الكاذبة ذات الأهداف الخبيثة وترمي إلى خداع الجمهور أو استقطاب الرأي العام، على سبيل المثال، ما يحدث من حملات التضليل المنسقة من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وإلى الآن ليس واضحًا ما إذا كانت الالتزامات الجديدة ستمتد إلى التخزين المؤقت وموفري خدمات الاتصالات فقط، مثل مشغلي النطاق الترددي وشبكات توصيل المحتوى.

وسوف ينطبق قانون الخدمات الرقمية على الشركات التي تعمل في الاتحاد الأوروبي بصرف النظر عما إن كان لها مقرات في الكتلة أم لا، وهو الأمر المشابه لقانون حماية البيانات العامة (GDPR) للاتحاد الأوروبي.

وقد أطلقت المفوضية الأوروبية مشاورات مفتوحة، تسأل فيه المؤسسات والجمهور حول المنهج المقترح.<sup>12</sup> وتشتمل المشاورة على أسئلة حول خبرة موفري الخدمات الرقمية في إزالة بيع السلع غير القانونية على الإنترنت؛ وخبرتهم في المحتوى غير القانوني خلال أزمة جائحة مرض كوفيد-19؛ وكيفية تعامل الخدمات مع المحتوى الضار غير القانوني في نفس الوقت، والذي يشمل الأخبار المكذوبة، والتنمر الإلكتروني، والعنف ضد المرأة على الإنترنت؛ والأنظمة التي تطرحها الخدمات الإلكترونية للإبلاغ عن المحتوى غير المرغوب.

وتسعى المشاورة أيضًا إلى الحصول على تعقيبات وآراء حول ما إذا كان من الواجب التنفيذ على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على المستوى الوطني. وقد يفرض ذلك عن مناقشة هامة حول ما إذا كان من الضروري وجود سلطة تنظيمية جديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي أم لا.

## كيف تتأثر ICANN ومجتمع ICANN؟

سوف يحدد نطاق قانون الخدمات الرقمية (على سبيل المثال، ما "الخدمات" التي ستتأثر بالقانون الجديد) المنظمات التي ستشملها القواعد الجديدة وسوف يكون أساسيًا وجوهريًا لكل من ICANN ومجتمعها. فكل منصة تقدم مجموعة من التحديات الخاصة بها وستتمثل إحدى المهام الأكثر تعقيدًا في توضيح التعريفات الرئيسية مثل "الخدمة الرقمية".

يشير استبيان الاستشارة إلى أن اللجنة تدرس الإجراءات التي قد تُطبَّق على خدمات نظام أسماء النطاقات DNS: "ما التدابير المناسبة والمتناسبة التي يجب على الخدمات الرقمية التي تعمل عمل الوسيط عبر الإنترنت، بخلاف المنصات المتاحة عبر الإنترنت، اتخاذها - على سبيل المثال مضيفي الويب، [...] خدمات DNS، وما إلى ذلك؟"<sup>13</sup>

قد يتأثر مضيفو مواقع الويب، حيث قد يُطلب منهم إجراء فحوصات تنبؤية في حالات معينة (على سبيل المثال، فيما يتعلق ببيع السلع غير القانونية) أو طرح آليات الإشعار والعمل.

أما داخل منظومة DNS، قد يتأثر أمناء السجلات. وتتنص اتفاقية اعتماد أمناء السجلات في ICANN بالفعل على أن تكون لأمناء السجلات القدرة على تسلم إشعارات من موفري الخدمات بالمحتوى غير القانوني "من جهات إنفاذ القانون وحماية المستهلك والهيئات

<sup>11</sup> حسب المادة من 12-15 من توجيه التجارة الإلكترونية

<sup>12</sup> حزمة قانون الخدمات الرقمية: مشاورات عامة مفتوحة، المفوضية الأوروبية،

[https://ec.europa.eu/eusurvey/runner/Digital\\_Services\\_Act](https://ec.europa.eu/eusurvey/runner/Digital_Services_Act); المشاورة مفتوحة حتى 8 سبتمبر/أيلول

<sup>13</sup> حزمة قانون الخدمات الرقمية: مشاورات عامة مفتوحة، المفوضية الأوروبية، الصفحة 22،

[https://ec.europa.eu/eusurvey/runner/Digital\\_Services\\_Act](https://ec.europa.eu/eusurvey/runner/Digital_Services_Act)

شبه الحكومات والهيئات المماثلة" والتصرف حيالها.<sup>14</sup> وبموجب قانون الخدمات الرقمية، سوف يكون موفرو الخدمات الرقمية مطالبون بتمديد تلك نظم الإشعارات تلك إلى الجمهور العام، من أجل الإبلاغ عن المحتوى غير المرغوب.

وتطرح الاستشارة أسئلة محددة تتعلق بخدمات دليل بيانات التسجيل (المعروفة باسم WHOIS): "هل أنت تستخدم WHOIS؟" و"هل هي ذات قيمة؟" و"هل المعلومات كافية؟" و"هل هناك مصادر مماثلة لتلك البيانات؟"<sup>15</sup> وتفسر الأسئلة عن مدى فاعلية بيانات التسجيل في تحديد المحتوى غير القانوني، والتي يمكن أن تسفر عن تعقيبات وآراء حول ما كان لقانون حماية البيانات العامة GDPR من تأثير على وظيفة البحث عن بيانات التسجيل التي توفرها السجلات وأمناء السجلات.

وختامًا، قد تكون هناك قواعد جديدة بشأن الإعلانات، ويشمل ذلك الإعلانات السلوكية والموجهة، والتي يمكن أن تفرض قيودًا على كيفية عمل هذه الخدمات. قد يؤثر هذا، على سبيل المثال، على كيفية قيام أمناء السجلات بتقديم دعم تسويق رقمي لعملائهم.

يضع كل من الإطار التشريعي الحالي في الاتحاد الأوروبي والذي يتألف من التوجيه رقم 153516/2015 وتوجيه التجارة الإلكترونية قواعد حول "خدمات مجتمع المعلومات"، والتي تشمل مسؤولية الوسيط. من الجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة، فتح الاجتهاد القضائي في أوروبا نقاشًا حول ما إذا كان يمكن اعتبار مشغلي DNS من بين خدمات مجتمع المعلومات وإلى أي مدى ينطبق عليهم نظام الإعفاء من المسؤولية في توجيه التجارة الإلكترونية الحالي عليهم.

## الخطوات التالية:

تنتهي عملية المشاورة في 8 سبتمبر/أيلول 2020. وبعد ذلك، ستستمر التعقيبات والآراء من أصحاب المصلحة وذلك من خلال الاجتماعات والأحداث العامة المستهدفة. ومن المقرر طرح الاقتراح التشريعي في نهاية 2020 أو أوائل 2021.

كما أن البرلمان الأوروبي بصدده إصدار تقريره الخاص حول الاقتراح.<sup>17</sup> ولن يكون التقرير ملزمًا للمفوضية الأوروبية، ولكنه سيكون مؤشرًا هامًا على موقف أعضاء البرلمان الأوروبي. وبالمثل، سيبدأ المجلس (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) مناقشات غير رسمية لتحديد المواقف المشتركة أو نواحي عدم الاتفاق حول القضايا الرئيسية.

بمجرد اقتراح قانون الخدمات الرقمية من قبل المفوضية الأوروبية، سيقوم البرلمان والمجلس الأوروبيين بتحليل النص بشكل منفصل والتفاوض حول تسوية بين الإصدارات الخاصة بهما.

ومن المتوقع أن يكون الاقتراح التشريعي مثيرًا للجدل وذو مستوى عالٍ، نظرًا لأنه يؤثر على الشركات الكبرى، والمناقشات الحساسة سياسيًا مثل التضليل أو الأخبار الكاذبة أو التدخل الانتخابي، والمخاوف المتعلقة بالخصوصية مثل الإعلانات المستهدفة، والاتجاه العام نحو الرقمنة، مما يزيد من اعتماد المجتمع على المنصات الرقمية. كما ستؤثر مناقشات مماثلة في الولايات المتحدة حتمًا على كيفية تطور مناقشات الاتحاد الأوروبي.

من المرجح أن تستمر المفاوضات بشأن قانون الخدمات الرقمية حتى 2023-2025

<sup>14</sup> اتفاقية اعتماد أمناء السجلات (RAA) لسنة 2013 في ICANN (اتفاقية RAA مادة رقم 3.18.2)،

<https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-ar>

<sup>15</sup> حزمة قانون الخدمات الرقمية: مشاورة عامة مفتوحة، المفوضية الأوروبية، الصفحة 15،

[https://ec.europa.eu/eusurvey/runner/Digital\\_Services\\_Act](https://ec.europa.eu/eusurvey/runner/Digital_Services_Act)

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32015L1535&from=EN>

<sup>17</sup> البرلمان الأوروبي، (INL) 2018/2020

[https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/IMCO-PR-648474\\_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/IMCO-PR-648474_EN.pdf)

في سياق هذا التقرير، تم اقتراح تعديل على فقرة بما يشير إلى صعوبة تحديد الشركات التي تبيع السلع المزيفة عبر الإنترنت على النحو التالي: "يلاحظ أن سجل قاعدة بيانات WHOIS كان أداة حاسمة تسمح للجهات الأخرى المعنية العثور على الجهات الفاعلة السيئة على الإنترنت؛ وتطالب المفوضية والمجلس الأوروبي لحماية البيانات بإيجاد حل ملموس لضمان قدرة الجهات الأخرى الموثوقة والمعنية من الوصول المنضبط إليها" (البرلمان الأوروبي PE648.474v02-00، التعديل 211،

[https://www.europarl.europa.eu/ReqData/commissions/imco/projet\\_avis/2020/650712/amen\(dements/IMCO\\_AM\(2020\)650712\\_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/ReqData/commissions/imco/projet_avis/2020/650712/amen(dements/IMCO_AM(2020)650712_EN.pdf)

